الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأحد

27 **مارس** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تندد بالهجمات الإرهابية الحوثية ضد المنشآت المدنية في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 شعبان 1443هـ - 27 مارس 2022م
https://www.alriyadh.com/1942422

ادانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية في بيان نشرته بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي تشنها ميليشيات الحوثي ضد المنشآت المدنية والاقتصادية والحيوية في المملكة، مؤكدة أن استهداف مصافي تكرير النفط ومحطات تحلية المياه ومحطات الكهرباء والغاز تكشف الطبيعة الاجرامية لميليشيات الحوثي الإرهابية التي تمارس كافة أنواع البطش والتنكيل بحق الشعب اليمني الشقيق منذ استيلاءها على السلطة في 2014، وتهدد أمن المملكة واستقرار المنطقة.

وأوضحت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأن هذه الهجمات تمثل جرائم حرب وفقاً للقانون الدولي الإنساني، حيث حظرت المادة (52) من البرتوكول الأول لاتفاقيات جنيف (1977) استهداف الأعيان المدنية، كما جرَم نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية في المادة (8) تعمّد توجيه هجمات ضد مواقع مدنية وعدّ ذلك جريمة حرب.

وأكدت الجمعية بأن الهجمات الإرهابية التي تقوم بها المليشيات الإرهابية الحوثية تعرض أرواح المدنيين في المملكة للخطر، وتهدد مصادر إمدادات الطاقة العالمية، مشيرة إلى قرار مجلس الأمن الأخير رقم 2624 الذي اعتبر الميليشيات الحوثية منظمة إرهابية، وأدان هجماتها الإرهابية التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية، وطالب بوقفها فورًا، وندد بانتهاكات الميليشيات الحوثية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ورحبت الجمعية في بيانها بالإدانة الدولية الواسعة للهجمات، وتضامن المجتمع الدولي مع المملكة فيما تتخذه من إجراءات للدفاع عن أمنها ولاستعادة الشرعية في اليمن، وللحفاظ على استقرار المنطقة وعن الاقتصاد العالمي، داعيةً مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى التحرك العاجل للوقف بحزم ضد الأعمال الإرهابية التي تقوم بها هذه الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران والتي تعتبر انتهاكًا لكافة القوانين والأعراف الدولية، ومحاسبتها على ما ترتكبه من جرائم تهدد أمن المملكة والسلم والأمن الدوليين.

جمعية حقوق الإنسان تندد بالهجمات الإرهابية الحوثية

المصدر: جريدة الوطن الاحد 17 شعبان 1443هـ - 20 مارس 2022م
https://www.alwatan.com.sa/article/1103639

الرياض : الوطن

دانت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان في المملكة العربية السعودية بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي تشنها ميليشيات الحوثي ضد المنشآت المدنية والاقتصادية والحيوية في المملكة، وتؤكد أن استهداف مصافي تكرير النفط ومحطات تحلية المياه ومحطات الكهرباء والغاز تكشف الطبيعة الاجرامية لميليشات الحوثي الإرهابية التي تمارس كافة أنواع البطش والتنكيل بحق الشعب اليمني الشقيق منذ استيلاءها على السلطة في 2014 وتهدد أمن المملكة واستقرار المنطقة.

وأضافت الجمعية في بيان أن هذه الهجمات تمثل جرائم حرب وفقا للقانون الدولي الإنساني حيث حظرت المادة (52) من البرتوكول الأول لاتفاقيات جنيف (1977) استهداف الاعيان المدنية، كما جرَم نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية في المادة (8) تعمّد توجيه هجمات ضد مواقع مدنية وعدّ ذلك جريمة حرب.

وتؤكد الجمعية أن الهجمات الإرهابية التي تقوم بها المليشيات الإرهابية الحوثية تعرض أرواح المدنيين في المملكة للخطر، وتهدد مصادر إمدادات الطاقة العالمية.

وتشير الجمعية إلى قرار مجلس الأمن الأخير رقم 2624 الذي اعتبر الميليشيات الحوثية منظمة إرهابية، وأدان هجماتها الإرهابية التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية، وطالب بوقفها فورا، وندد بانتهاكات الميليشيات الحوثية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وترحب الجمعية بالإدانة الدولية الواسعة للهجمات، وتضامن المجتمع الدولي مع المملكة فيما تتخذه من اجراءات للدفاع عن أمنها ولاستعادة الشرعية في اليمن وللحفاظ على استقرار المنطقة وعن الاقتصاد العالمي.

وتدعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى التحرك العاجل للوقف بحزم ضد الأعمال الإرهابية التي تقوم بها هذه الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران التي تعتبر انتهاكا لكافة القوانين والأعراف الدولية ومحاسبتها على ما ترتكبه من جرائم تهدد أمن المملكة والسلم والأمن الدوليين.

فرع هيئة حقوق الإنسان بالجوف يُنظم ندوة "الحق في بيئة وسليمة ومستدامة"

المصدر: جريدة واس الاحد 23 شعبان 1443هـ - 27 مارس 2022م
https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2340432

نظّم فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة الجوف ندوة بقاعة مستشفى مركز الأسنان التخصصي بالمنطقة تحت عنوان " الحق في بيئة صحية وسليمة ومستدامة"، بمشاركة عدد من المختصين من الشؤون الصحية، ووزارة الموارد البشرية - مركز التأهيل الشامل-، وأمانة المنطقة.

وأوضحت عضو اللجنة الاستشارية بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة الدكتورة نورة العمرو، أن اليوم العالمي لنظام البيئة يهدف إلى حماية البيئة وتنميتها، وكذلك برنامج جودة الحياة، والتي هي أحد برامج رؤية السعودية 2030م، مؤكدة أهمية الحفاظ على البيئة بمختلف مكوناتها.

وأشارت الدكتورة العمرو إلى أن جهود المملكة محلياً ودولياً في إعمال الحق في بيئة صحية وسليمة ومستدامة، وسعيها لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي، وصون البيئة والتنمية المستدامة ضمن مستهدفات رؤية 2030.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

نظام للسكن الاجتماعي يعالج أوضاع المفرج عنهن

«الشورى» يدرس استثناء العسكريين بهيئة الصناعات من أحكام في نظامي الضباط والأفراد

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 شعبان 1443هـ - 27 مارس 2022م
https://www.alriyadh.com/1942496

يحسم مجلس الشورى الثلاثاء المقبل مقترح الأعضاء سلطانة البديوي، وفيصل الفاضل، ومستورة الشمري، وهدى الحليسي لتشريع نظام السكن الاجتماعي والذي قوبل بالترحيب والتأييد من لجنة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمجلس الشورى، وانتهت الدراسة الأولية إلى التوصية بملاءمة المقترح، ومناسبة فكرته في معالجة مشكلة لها أثرها السلبي على المجتمع وعلى الفتاة المعنية في هذا النظام،

مناقشة تقرير طلب تحويل مؤسسة أرباب الطوائف إلى شركات مساهمة.. الثلاثاء

وهي مشكلة عدم استلام أولياء الأمور لبناتهن بعد انقضاء محكوميتهن أو بعد التحقيق معهن، وخوف بعضهن على حياتهن في حالة خروجهن مع أولياء أمرهن، وأكدت لجنة التنمية الاجتماعية في تقريرها أن المشروع المقترح يتعدى ما تقوم به دار رعاية الفتيات وهو أوسع أهدافاً، مشيرةً إلى بعض الشكاوى من النزيلات من سوء المعاملة، ومنبهةً على وجود فراغ تشريعي في تنظيم وحل مشكلات تلك الفئة وبالتالي اقتراح تشريع نظام السكن الاجتماعي لمعالجة تلك المشكلات وقد طالبت اللجنة بملائمة دراسة المقترح المقدم من أعضاء الشورى وبينت أنها ستعمل على مراجعة مواد نظامه وتجويده، كما أن لديها عددا من الاستفسارات التي تحتاج معها الاستئناس برأي المختصين بعد موافقة المجلس على توصيتها، وتابعت اللجنة وبعد موافقة "الشورى" على الملاءمة لدراسة المشروع المقترح وخلصت إلى التوصية بعدم مناسبة الاستمرار في دراسة المشروع، وسيناقش مجلس الشورى الثلاثاء تقرير اللجنة ويحسم التصويت قبول توصيتها أو رفضها.

«السكن الاجتماعي» حوى برامج منتهية بالتوظيف وإتاحة السفر للدواعي التعليمية والصحية

وحسب تقرير الأعضاء البديوي والفاضل والشمري والحليسي، فقد تم مؤخراً نقل دور الضيافة للفتيات من دائرة الأحداث إلى وحدة الحماية الاجتماعية بوزارة التنمية الاجتماعية، ولكن ورغم البنود التي تؤكد على توفير الحياة الكريمة للنزيلات في الدور إلا أن ما يقدم فيها من خدمات صحية ونفسية واجتماعية دون المستوى المأمول، وقد ارتفعت أصوات كثير من النزيلات بالشكوى التي أخذت مجراها إعلامياً وقضائياً، وهي نماذج تعكس العلاقة بين النزيلة والدار وتؤكد عدم استقرار وارتياح النزيلة وغياب الثقافة الحقوقية في منظومة العمل وعدم تفعيل الجانب الرقابي على هذه الدور بما يضمن قيامها بالدور المنوط بها، وتضمن المشروع المقترح للنظام إنشاء سكن اجتماعي في كل منطقة إدارية من مناطق المملكة ويتم تصنيف السكن على ثلاث فئات، سكن لمرتكبات الجرائم الكبيرة، وآخر لمرتكبات الجرائم الأقل، وثالث لأي فئة لم تشمل بالسابقة، وتحدد اللائحة التنفيذية الاشتراطات اللازمة لكل فئة، وتتولى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وضع الهيكل التنظيمي للإدارة، وتحديد واجبات ومسؤوليات الجهاز العامل في هذا السكن، ووضع الضوابط والشروط للتوظيف في هذا السكن يراعى فيها السلامة النفسية والاجتماعية.

غياب الثقافة الحقوقية والرقابة وسوء الخدمات وشكاوى النزيلات.. مبررات التشريع

وحسب المادة الرابعة من المشروع المقترح تنشأ في الوزارة وكالة للحماية الاجتماعية تقوم بالتنسيق مع وزارات الصحة، العدل، التعليم، والإدارة العامة للسجون والنيابة العامة، ومؤسسة التدريب التقني والمهني، واللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم، إضافة إلى مختصين نفسيين معتمدين من وزارة الصحة، ولها الاستعانة في أداء مهماتها بمن تراه من القطاع الخاص أو الجمعيات أو المؤسسات غير الربحية، وتختص هذه الوكالة بالتنسيق مع إدارة السكن للتأكد من حصول النزيلات على كافة الخدمات والحقوق التي يكفلها النظام لهن، والعمل على تجاوز التحديات

وتذليل الصعوبات التي تواجه النزيلات، ومساندتهن في مشاريعهن الخاصة وتسهيل مشاركتهن في المهرجانات والمعارض الداعمة لهن، وكذلك دمج النزيلات في المجتمع كتكوين أسر لهن بالزواج ممن يرغب منهن بذلك، إضافة إلى عمل تقييم عن الوضع النفسي والصحي للنزيلات من قبل مختصين بشكل دوري وكتابة تقارير عن ذلك، وتشجيع ودعم الباحثين لعمل البحوث والدراسات التي تساهم في إيجاد حلول لمشاكل هذه الفئات، وتعزيز صلتهن بأسرهن، ومناقشة شؤونهن وقضاياهن وإعداد تقارير دورية عن أعمال الوكالة ونتائجها، والقيام بأي عمل يسند إليها من خلال اللائحة.

وشددت مواد المشروع المقترح لنظام السكن الاجتماعي على تأكد الوزارة من توفر كافة الخدمات الصحية والتعليمية والتأهيلية والاجتماعية والمواصلات العامة للنزلاء، ووفقاً للمادة السادسة تتولى الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة تشجيع الجمعيات والمؤسسات غير الربحية لدعم هذه الفئات من المجتمع، وتنظيم برامج توعوية وأنشطة اجتماعية وثقافية، ودعت المادة السابعة الوزارة إلى التعاون مع مؤسسة التدريب التقني والمهني في إعداد برامج تدريبية منتهية بالتوظيف، عقد شراكات مع جهات لإيجاد فرص وظيفية للنزلاء، ونبهت ثامن مواد المشروع أن على جهات الضبط إلزام ولي الأمر أو أي شخص يهدد حياة النزيلة بكتابة تعهد بعدم المساس بها في أي حال من الأحوال، وذلك بعد انتهاء فترة محكومية النزيلة ورفض ولي الأمر استلامها أو رفضت الرجوع لذويها، وتتولى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في حالات الزواج والسفر لدواعي صحية وعلمية تسيير أمور النزيلات كاملة دون الرجوع لولي الأمر، وفق ضوابط تحددها اللائحة وأجازت المادة العاشرة للوزارة صرف إعانة شهرية لنزيلات وتكون مقابل أعمال تعاونية تقدمها النزيلة، وكذلك تقديم المساندة المالية للأقارب الذين يرغبون باحتواء النزيلات، وأسندت المادة 12 من المشروع المقترح لنظام السكن الاجتماعي للوزارة متابعة النساء اللاتي لديهن القدرة المالية والرغبة في الاستقلال السكني بشكل دوري ومساندتها في توفير المسكن، ونصت المادة 13 على أن تتولى الوزارة بالتعاون مع وزارة الداخلية توفير الحماية الخاصة للأفراد المعرضين للخطر بسبب أسمائهم عن طريق إصدار بطاقات أحوال جديدة بأسماء جديدة وتغيير المنطقة السكنية لهم، دون إسقاطهم من "أساست" وزارة الداخلية، وتوفير الحراسة الأمنية اللازمة لجميع مراكز السكن الاجتماعي.

ويلتزم الموظفون في الوزارة بتطبيق أحكام هذا النظام وعدم التعرض للنزيلات بأي شكل من أشكال الإيذاء وعدم انتهاك حرياتهن وحماية حقوقهن ويُساءل تأديبياً - وفقاً للإجراءات المقررة نظاماً كل موظف - مدني أو عسكري، وكل عامل في القطاع الخاص يخالف أحكام المادة الخامسة عشرة، ووفقاً للمادة 17 ودون الإخلال بأي عقوبة مقررة شرعاً أو نظاماً، يعاقب من يخالف أحكام المادة الثامنة من هذا النظام، بغرامة لا تتجاوز مئتي ألف ريال وفي حال العودة تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين أو غرامة لا تقل عن عشرة آلاف ريال ولا تزيد على 500 ألف ريال أو بهما معاً، وفي تعريفات مصطلحات النظام المقترح تنطبق عبارة النزيلات على الفتيات والنساء المفرج عنهن من مؤسسة رعاية الفتيات والسجون العامة اللاتي يرفض أولياء أمورهن استلامهن بعد انتهاء مدة محكوميتهن أو يرفضن العودة لأسرهن أو ترى الجهات المختصة إحالتهن للسكن رعاية وحماية لهن أو لأي سبب آخر تحدده اللائحة.

وضمن جلسة الثلاثاء المقبل يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الأمنية والعسكرية بشأن طلب الهيئة العامة للصناعات العسكرية استثناء العسكريين لديها من بعض الأحكام الواردة في نظامي الضباط وخدمة الأفراد، كما يناقش تقرير لجنة الاسكان والخدمات في شأن طلب تحويل مؤسسة أرباب الطوائف إلى شركات مساهمة مقفلة، كما يبحث تقرير اللجنة القضائية في موضوع طلب أن تطبق هيئات تسوية الخلافات العمالية أحكام المادة (55) من نظام المرافعات الشرعية على القضايا المنظورة أمام الهيئات وذلك بأثر رجعي لحسم القضايا القديمة والمعلقة بسبب الشطب وإحالة القضايا الموقوفة إلى المحاكم العمالية.

تحت رعاية ولي العهد.. تدشين فعاليات المؤتمر العالمي لريادة الأعمال.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 شعبان 1443هـ - 27 مارس 2022م
https://www.alriyadh.com/1942495

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية - حفظه الله -، تنطلق اليوم فعاليات المؤتمر العالمي لريادة الأعمال (GEC) في مركز الملك عبدالعزيز الدولي للمؤتمرات وفندق الرتزكارلتون بالرياض، والذي تنظمه الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" بالتعاون مع الشبكة العالمية لريادة الأعمال (GEN) تحت شعار "نعيد - نبتكر - نُجدد."

وسيناقش المؤتمر الذي تستمر فعالياته حتى يوم الأربعاء 30 مارس 2022 بحضور رواد أعمال ومستثمرين وخبراء وصناع قرار من 180 دولة، عددًا من الموضوعات الهادفة إلى بناء نظام عالمي موحد لريادة الأعمال، ومساعدة رواد الأعمال على استدامة أعمالهم وتوسعها في جميع أنحاء العالم، ومعرفة التوجهات العالمية الجديدة للعمل الريادي في مرحلة ما بعد الجائحة، وذلك خلال أكثر من 100 جلسة نقاش ثرية يشارك فيها أكثر من 150 متحدثًا.

وسيشارك في جلسات النقاش، أكثر من 26 وزيرًا من أنحاء العالم، ومتحدثون من قادة الشركات الدولية واقتصاديون وصناع القرار، لمناقشة عددٍ من الموضوعات المهمة في مجال ريادة الأعمال، وأفضل الممارسات لبناء نظام عالمي لريادة الأعمال.

ومن أبرز الشخصيات التي ستشارك في المؤتمر كمتحدثين، صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، ومعالي وزير الاستثمار المهندس خالد الفالح، ومعالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس عبدالله السواحه.

وعلى المستوى الدولي، يستضيف المؤتمر عددا من كبار رواد الأعمال، إذ يشارك في حلقات النقاش ستيف وزنياك الشريك المؤسس لشركة أبل، ومارك راندلف الشريك المؤسس لنتفلكس، وجيف هوفمان رائد الأعمال ورئيس مجلس إدارةGEN ، وأشيش ثاكار، مؤسس مجموعة مارا قروب، بالإضافة إلى عدد كبير من المتحدثين المتخصصين في مختلف القطاعات التي تهم رواد الأعمال.

وتهدف جلسات نقاش المؤتمر إلى أن تكون مصدر إلهام لرواد الأعمال وحافزا إيجابيا لاتخاذ إجراءات مبتكرة تواكب الجهود المتسارعة لتطوير بيئة ريادة الأعمال على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، إلى جانب تقديم أفضل الإجراءات لتحقيق التعافي الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مرحلة ما بعد الجائحة.

يذكر أنه سيتم نقل كافة جلسات المؤتمر الرئيسة عبر خاصية البث المباشر على حساب منشآت في منصة تويتر MonshaatSA@وذلك لإتاحة الفرصة أمام أكبر قدر ممكن من الجمهور للاستفادة من محتوى الجلسات.

كما سيشهد المؤتمر عددا من الاتفاقيات والإطلاقات وإعلانات الجولات الاستثمارية الداعمة لرواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك بمشاركة عدد من القطاعين الحكومي والخاص، وكبرى الشركات الدولية.

ويتضمن المؤتمر معرضًا مصاحبًا في فندق الرتزكارلتون، وورش عمل وأقسامًا للابتكار، وعددًا من الفعاليات الهادفة إلى تنمية روح الريادة والابتكار لدى الشباب في العالم؛ للإسهام في التنمية المستدامة، وتحفيزهم للخروج بأفكار مبتكرة تواكب الجهود المتسارعة لتطوير بيئة ريادة الأعمال على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، إلى جانب تحقيق التعافي الاقتصادي لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عالميا، من الجائحة، كما يتضمن أيضا رحلات ابتكارية ملهمة وغنية بالمعلومات للاطلاع على أحدث الابتكارات في عالم ريادة الأعمال.

كما اختارت الشبكة العالمية لريادة الأعمال، العاصمة الرياض لاستضافة المؤتمر نظرا للحراك الكبير الذي تشهده بيئة ريادة الأعمال في المملكة والذي تجسد في تصدرها المرتبة الأولى عالميًا في مؤشري "توفر الفرص الجيدة لبدء عمل تجاري" و"سهولة البدء في عمل تجاري"، كما تصدرت المرتبة الأولى في مؤشري "استجابة رواد الأعمال الجائحة"

و"استجابة حكومة المملكة للجائحة"، وذلك من بين 45 دولة، وفق مؤشرات المرصد العالمي لريادة الأعمال، حيث تحرص الشبكة على اختيار المدن التي تشهد نشاطًا مكثفًا في بيئة ريادة الأعمال.

المملكة تؤكد تعزيز الشراكة "الأممية" في مجال تمكين المرأة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 23 شعبان 1443هـ - 27 مارس 2022م
https://www.al-madina.com/article/780932

أكدت المملكة العربية السعودية حرصها على تعزيز الشراكة والتعاون مع الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة على جميع المستويات في مختلف مجالات التنمية وتمكين المرأة، مشددة على حقها في التزامها بالقبول والتوافق فقط مع ما يتماشى مع أنظمتها الداخلية وقيمها الدينية والثقافية.

جاء ذلك في كلمة المملكة خلال اجتماع لجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة للدورة 66 المنعقدة يوم أمس تحت عنوان (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في سياق السياسات والبرامج المتعقلة بتغير المناخ والبيئة والحد من مخاطر الكوارث) والتي ألقتها رئيسة اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية بوفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة السكرتير أول سلافة بنت حامد موسى.

وأعربت سلافة موسى في كلمتها عن شكر وفد المملكة للجهود التي بذلتها رئيسة اللجنة والميسرة وجميع الوفود وسكرتارية هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعاونهم من كافة الدول والعمل بتنسيق ومتابعة حثيثة للوصول لتوافق على نص وثيقة الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الـ 66 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة.

وأفادت أن المملكة عملت على تأدية واجبها تجاه البيئة والتغير المناخي واتخاذ التدابير اللازمة والوقائية من خلال إطلاق العديد من المبادرات والمشاريع المرتبطة بحماية البيئة ومعالجة آثار التغير المناخي، مؤكدة حرص المملكة على وضع اعتبارات إشراك المرأة في تلك البرامج ورسم السياسات.

الصبر لا يعني التفريط في الأمن

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 23 شعبان 1443هـ - 27 مارس 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2101083

تبذل السعودية جهوداً جبارة ومؤلمة للموازنة بين استحقاقات دورها تجاه الاقتصاد العالمي، واستقرار أسواق الطاقة، وانتظام إمداداتها، وبين الرد على الاعتداءات الإرهابية التي تستهدف ترابها الوطني، ومنشآتها النفطية، ومدنها، وسكانها من مواطنين ومقيمين. وهي موازنة صعبة. لكنها تعني في جميع الحالات أن المملكة لن تفرّط في حفظ أمنها، والسيادة على ترابها، مهما تطلب الأمر. لقد تكررت الاعتداءات الإرهابية التي تقوم بها مليشيا الحوثي الإرهابية بتحريض وتمويل وتسليح من إيران. وقد اضطرت المملكة إلى تجديد إعلانها عن أنها ليست مسؤولة عن تبعات تلك الاعتداءات العابثة إذا ترتب عليها أي إخلال بإمدادات دول العالم من الطاقة السعودية. وهو إعلان يحتم على المجتمع الدولي التعجيل بالتدخل لوقف هذا العبث الإيراني، الذي يريد استخدام السعودية مطية لتحقيق أحلام إيران بالنفوذ، والهيمنة، وزعزعة استقرار حلفاء الولايات المتحدة والغرب في منطقة الخليج. ويأتي هذا العبث الإيراني الحوثي في وقت تضطرب فيه أوضاع

العالم، نتيجة الحرب في أوكرانيا، وما تواجهه أوروبا من نقص في الطاقة نتيجة العقوبات على روسيا، وكذلك نتيجة الهجمة المتزايدة التي يشنها فايروس كوفيد-19. إن السعودية واثقة من أنها تستطيع الذود عن حياضها، مهما كلفها ذلك من مال، ورجال، وعتاد. لكنها تريد أن يفيق المجتمع الدولي من غفوته إزاء تصرفات المليشيا الإيرانية في اليمن، التي ترفض جميع مبادرات السلام.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

38ألف سجل لقطاع التموينات والبقالات في المملكة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 23 شعبان 1443هـ - 27 مارس 2022م
https://www.aleqt.com/2022/03/26/article_2286426.html

أصدرت وزارة التجارة 11067 سجلا تجاريا في نشاط التموينات والبقالات خلال العام الماضي، ليصل إجمالي السجلات في القطاع إلى 38084 سجلا.

وحسب إحصائية صادرة عن وزارة التجارة اطلعت "الاقتصادية" عليها، تصدرت منطقة مكة المكرمة قائمة المناطق إصدارا لسجلات التموينات والبقالات بواقع 9416 سجلا تجاريا، تلتها منطقة الرياض 8404 سجلات، ثم المنطقة الشرقية 4861، فمنطقة المدينة المنورة 3253، ومنطقة عسير 2510 سجلات تجارية.

ويسمح نظام الوزارة بفتح أكثر من بقالة أو تموينات تحت سجل تجاري واحد، بشرط أن تكون في المنطقة الإدارية نفسها.

وحرص البرنامج الوطني لمكافحة التستر لتطوير قطاع البقالات والتموينات والأسواق المركزية، تماشيا مع رؤية 2030، وتم إعداد لائحة شاملة بهدف تنظيم القطاع في المملكة ورفع جودته عن طريق تحسين الخدمة المقدمة للعملاء، وتأكيد معايير الصحة والسلامة في حفظ وعرض ونقل وتخزين المواد الغذائية، وتطوير المظهر الخارجي والداخلي للبقالات والتموينات والأسواق المركزية.

وألزم البرنامج أصحاب التموينات والبقالات بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني، الذي بدأ تطبيقه في مايو 2020، وذلك في إطار جهود الجهات الرقابية لتمكين المستهلك من استخدام تلك الوسائل في جميع منافذ البيع والتقليل من تداول النقد، وتقوم الفرق الرقابية التابعة للوزارة بجولات ميدانية، وإيقاع غرامات مالية على المنشآت غير الملتزمة بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني.

من جانبه، قال لـ"الاقتصادية" هاني العفالق، رئيس اللجنة التجارية الوطنية باتحاد الغرف السعودية، إن نشاط قطاع التموينات والبقالات موزع بين "السوبر ماركت" الكبيرة والبقالات داخل الأحياء، مبينا أن القطاع لحد كبير كان بعيدا عن أعين الرقابة الرسمية، إلا أنه بعد تطبيق استراتيجية مكافحة التستر وتشديد الرقابة على حركة الأموال وإحكام الرقابة من وزارة التجارة والجهات الأخرى ذات العلاقة على النشاط، وضعت حدا للأنشطة، التي كانت تمثل وجهة للتستر التجاري، وبالتالي أصبح هناك فرص استثمارية جديدة تنشأ أمام رواد الأعمال السعوديين.

وأوضح العفالق أن الرقابة والإجراءات، التي طبقت على القطاع، من المؤكد، ستقلص من عدد البقالات والتموينات المنتشرة داخل الأحياء السكنية، التي كانت تتم فيها عمليات التستر التجاري، مبينا أن اللجنة الوطنية لديها تعاون وتنسيق مع وزارة التجارة لمكافحة التستر، وكذلك معالجة التحديات، التي تطرأ على القطاع، حيث هناك لقاءات مع "التجارة" لتنظيم وتطوير هذا النشاط بهدف إيجاد فرص استثمارية جاذبة للسعوديين في القطاع.

المملكة واستحقاقات التنمية المستدامة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 شعبان 1443هـ - 27 مارس 2022م
https://www.alriyadh.com/1942511

أ.د. عبدالله محمد الشعلان

لم تكن المملكة بمنأى عن التطورات العالمية في مجالات التنمية المستدامة حيث تبنت رؤية وطنية طموحة ترتكز على مستهدفات تمُكنها من تحقيق أهدافها وتنويع اقتصادياتها، وقد ارتكزت الرؤية على ثلاثة محاور رئيسة هي: المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن. كما شاركت المملكة بشكل فاعل في المشاورات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة منذ بدايتها والتزمت بتحقيق هذه الأهداف عند إقرار أجندتها في سبتمبر 2015م، ودأبت على تجديد التزامها بتلك الأجندة خلال مشاركاتها المتوالية في المحافل الإقليمية والدولية المختلفة. وقد ترجمت المملكة هذا الالتزامات في مشاورات واتصالات عديدة ومكثفة لمدة تنوف عن سنتين بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبمشاركة غير مسبوقة من الجهات ذات المصالح المشتركة، ولقد روعي فيها بشكل خاص حالات تلك الدول الأدنى نموًا والأقل حظًا والأكثر معاناة من حيث محدودية اقتصادياتها وتدني دخلها وندرة المصادر لديها. وتتسم تلك الأهداف باتساع نطاقها وارتفاع مستوى طموحها مع تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي البعد الاقتصادي والبعد المجتمعي والبعد البيئي. وتسعى هذه الأهداف إلى مواصلة المسيرة الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها من أجل التصدي للتحديات العالمية الراهنة الأكثر إلحاحاً والأشد وطأة والأبعد أثرًا، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وضعف فرص العمل والمناخ وتدهور البيئة والامن والسلام والعدالة. وتكون أهداف التنمية المستدامة وفق الأجندة العالمية لعام 2030 التي اعتمدها رؤساء الدول وممثلي الحكومات التي تتمثل في سبعة عشر هدفًا منها القضاء على الفقر والجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة وضمان تمتع الجميع بأنماط صحية كافية، إلى جانب رعاية الأطفال ومعاشات التقاعد ورعاية المسنين. كذلك ضمان التعليم الجيد وتعزيز فرص التعليم إلى جانب توافر المياه الصحية وخدمات الصرف الصحي، كذلك حصول الجميع على طاقة موثوقة ومستدامة، أيضا توفير العمل للجميع والحرص على حقوق العمال، أيضا تحفيز التصنيع وإقامة بنى مستدامة وتوفير الأمن للجميع والتصدي لتغير المناخ والحرص على نقاء الجو وخلوه من التلوث، كذلك حفظ المحيطات والبحار والموارد المائية وحماية البيئة والطرق البرية وتعزيز استخدامها على نحو آمن وسليم ومستدام.

وفي مملكتنا العزيزة بُذلت جهود متواصلة وبخطى حثيثة من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتظافر مع وزارة الطاقة والجهات المعنية الأخرى لتنفيذ جل - إن لم يكن كل - تلك الأهداف المعلنة وفق الأجندة العالمية، وقد تمثل ذلك في الحفاظ على البيئة وتقليل الانبعاث الكربوني وتوفير المساكن لذوي الدخل المحدود وتهيئة فرص العمل للشباب الخريجين وتوفير دورات التدريب على وسائل التقنيات الحديثة والتوسع في المؤسسات العلمية والصحية وتحسين شبكات الكهرباء والاتصالات والمياه والصرف الصحي وشق الكثير من الطرق وتوفير الأنظمة الحديثة للمواصلات وتحسين نوعية وكفاءة وجودة الوقود، كذلك برنامج التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي التعاوني والتقاعد ونظام التأمين ضد البطالة، كما تم توفير العديد من مرافق الترفيه والتسلية والرياضة وتنمية الهوايات وتطوير المهارات وتحسين جودة الحياة.

وتسعى تلك الخطط لتنمية قدرات المواطن وتحقيق طموحاته وتلبية احتياجاته وتحسين مستوى معيشته كونه أسمى عنصر مستهدف للتنمية المستدامة بالمملكة، فضلا عن الحرص على توسيع نطاق التنمية لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية في كافة المناطق، وقد استندت المملكة في تنفيذ خططها التنموية إلى المثل والقيم الإسلامية والحرية الاقتصادية، وبما يحقق شمول أبعاد التنمية الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولهذا اتسمت بالاستدامة والتوازن حيث يعكس ذلك النمو المستمر لاقتصادها وبمعدلات مرتفعة وتوفر المناخ المناسب لتنامي دور القطاع الخاص وتحسن القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي، هذا بالإضافة إلى توفر البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية المتطورة والتحسن المتواصل في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والبيئية العامة للمواطنين.

حقوق الإنسان في الصحافة

لقد كثفت الدولة رعاها الله جهودها لزيادة توافر البيانات ولتعزيز قدرة الهيئات الإحصائية على تجميع ونشر الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وذلك إدراكا منها لأهمية وضع معايير يمكن على أساسها قياس مؤشرات النجاح بحيث تشمل المجالات المهمة الأخرى والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية وتعزيز الوعي بأهداف التنمية المستدامة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وتمكين قطاعات مختلفة من المجتمع لتصبح جزءًا من تنفيذ المبادرات والخطط لتعزيز الاستدامة، والآن تستهل المملكة حقبة جديدة بإعلان استهدافها للوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060م. ويأتي هذا الإعلان في إطار طموحات الرؤية الأوسع نطاقًا لتسريع عملية تحقيق أهداف الاستدامة وقيادة موجة جديدة من الاستثمارات في هذا المجال، ولهذا شاركت المملكة في المنتدى السياسي لعام 2018 بوفد رفيع المستوى من وزارة الاقتصاد والتخطيط وممثلين من عدة جهات حكومية وخاصة وخيرية. وقدمت المملكة في هذا المنتدى الاستعراض الوطني الطوعي الأول الذي يمثل خلاصة توجهاتها ومساعيها لإجراء مراجعة منهجية شاملة للوضع الراهن لأهداف التنمية المستدامة والإجراءات التي اتخذتها الجهات المعنية في هذا الشأن مع التركيز على الأهداف التي تم اختيارها لمناقشتها على نحو أكثر شمولاً وتفصيلا خلال المنتدى. ويعكس الاستعراض النجاح الملحوظ الذي حققته المملكة طوال مسيرتها التنموية الممتدة على مدى العقود القليلة الماضية الذي تبرزه العديد من المؤشرات الإيجابية ذات الصلة بالوضع الصحي والتعليمي والبنى التحتية وغيرها من المجالات التنموية، وبناءً على ذلك تقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط بالعمل حثيثًا على إيجاد الاتساق الوطني مع أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال دورها المحوري في دعم الأجهزة الحكومية في التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي وتوفير المعلومات اللازمة من بيانات وإحصاءات ودراسات للجهات ذات العلاقة ومواءمة الخطط القطاعية والمناطقية بين الجهات المعنية، كما تقوم الوزارة بتعزيز دور القطاع الخاص والجمعيات والمؤسسات الأهلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق تطوير المنهجيات والمقترحات اللازمة لتحسين إنتاجية وكفاءة القطاعين العام والخاص إلى جانب القطاع الثالث غير الربحي. كما تؤدي الوزارة دورًا محوريًا في تعزيز دور القطاع الخاص في الاستدامة من خلال ملكيتها للهدف الاستراتيجي المعني بتعزيز اهتمام الشركات باستدامة الاقتصاد الوطني تحت برنامج التحول الوطني، كما وُضعت الاستدامة ضمن أهم مستهدفات رؤية المملكة 2030 منذ إطلاقها لتحويل هذه الخطط المرسومة إلى واقع ملموس مبشر بالخير والنماء والرفاهية والاستدامة للوطن العزيز ومن يعيش على أديمه الطاهر بإذن الله.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

القطاع الثالث في رؤية المملكة 2030

المصدر: جريدة ألاقتصادية الاحد 23 شعبان 1443هـ - 27 مارس 2022م
https://www.al-madina.com/article/780911

سعود البلوي

جاءت رؤية المملكة 2030، التي أقرها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، ورسم خططها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، لتنقل بلادنا ومجتمعنا من واقع إلى واقع آخر أكثر تطوراً لترسم ملامح واضحة وجريئة لمستقبل مشرق في عالم متغيّر بشكل يفوق كل التصورات.

وفي ضوء التطورات المتسارعة في المملكة على مستوى مؤسسات الدولة والمجتمع، برزت جهود القطاعات الثلاث (الحكومي والخاص والأهلي) لدعم أهداف الرؤية وتحقيقها كل في مجاله.

ومما صنعته هذه الرؤية الثاقبة، تنشيط حركة القطاع غير الربحي، وهو ما يسمى بالقطاع الثالث (مؤسسات المجتمع المدني) في المملكة، من خلال تطوير الأنظمة واللوائح لتمكين المؤسسات والجمعيات والروابط من العمل الهادف ذي الأثر الإيجابي العام، بل إن الرؤية نصّت على «تعظيم الأثر الاجتماعي للقطاع غير الربحي» عبر دعمه وتطوير أنظمته من أجل التحول المؤسسي من خلال دعم المشروعات والبرامج ذات الأثر الاجتماعي، وتسهيل تأسيس المنظمات غير الربحية.

ومن دون مبالغة إذا قلت إن التطور في تأسيس المنظمات غير الربحية لدينا قد تجاوز الكثير من الدول الأخرى حتى تلك التي تعدُّ دولاً «متقدمة»، فمن خلال الحكومة الإلكترونية يمكن لأي شخص أن يشترك في تأسيس منظمة غير ربحية دون أن يغادر مكانه، وهذا أمر يبعث على الحماس في الاشتراك بتأسيس جمعيات ومؤسسات وروابط المجتمع المدني.

هذه السهولة في الاجراءات سوف تسهم في تنمية القطاع الثالث وتحقيق ما استهدفته رؤية المملكة 2030 في هذا المجال وهو رفع هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي إلى 5٪ خلال السنوات القادمة، ورفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها إلى 10٪.

وفي أمر آخر ذي صلة وثيقة بهذا الموضوع، أكدت رؤية المملكة 2030 على العمل على «غرس ثقافة التطوع لدى أفراد المجتمع» فسرّعت عجلة الأنشطة التطوعية لتشمل كل فئات المجتمع وكل المجالات، حتى تلك التي لم نتوقعها في يوم من الأيام، فكاتب هذه السطور -مثلاً- يتطوع في مجال كتابة المقالة عبر المنصة الوطنية للعمل التطوعي وكانت تجربة جميلة جعلت من الكتابة قيمة ذات عائد اجتماعي مباشر.

كانت المستهدفات هي الوصول إلى مليون متطوع في المملكة في عام 2030، غير أن سهولة الإجراءات والأنظمة سرّعت الوتيرة وأسهمت في الوصول مبكراً إلى 800 ألف مسجلين في المنصة الوطنية للعمل التطوعي، وهذا ما صرّح به معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد الراجحي في أواخر ديسمبر 2021، مما يعكس الوعي بالتطوع وأثره في تحسين جودة الحياة لدى المواطنين السعوديين، وهذا الأمر يعطي نتيجة نهائية بأن رؤية المملكة 2030 قد صنعت جودة الحياة، وارتقت بالقطاع الثالث إلى المنافسة العالمية.

كاريكاتير

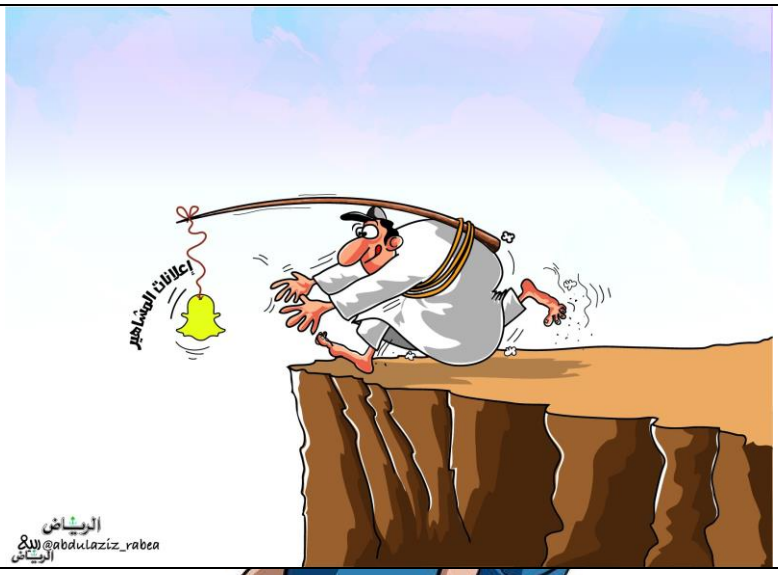

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 شعبان 1443هـ - 27 مارس 2022م

https://www.alriyadh.com/1942472

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 23 شعبان 1443هـ - 27 مارس 2022م

https://www.aleqt.com/2022/03/27/article_2286551.html